

## وزارة العدل

## القرار

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١٥٢٣

الصادر من محكمة التمييز الأردنية بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة  
وعضوية القضاة السادة  
محمود البطوش، حسين السكران، حابس العبدلات، خضر مشعل

المميزة :- شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة .  
وكلاؤها المحامون إبراهيم مشهور الجازي ود. عمر مشهور الجازي  
وشادي وليد الحياياري ولين ناظم الجيوسي وسوار صخر سميرات  
ونشأت حسين السيادة.

التميز ضده :- إسماعيل يوسف شهاب شهابيات.  
وكيلته المحامية شذى كنعان.

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٥/١٢٩٥٣) بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧ المتضمن  
رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى  
رقم (٢٠١٥/٥٤٢) بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨ القاضي : (بالزام المدعى عليها بدفع مبلغ  
(١٧٠٢٥,٠١٧) ديناراً للمدعي حسب حصصه في سند التسجيل مع تضمين المدعى  
عليها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعي ومبلغ (٨٥٢) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة  
القانونية بواقع (٣,٥%) تحسب من تاريخ إقامة المنشآت الكهربائية الواقعة في عام  
٢٠١٣ وحتى السداد التام) وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف  
عليه في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٤٢٦) ديناراً بدل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة  
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

- ١- أخطأت محكمة الاستئناف بالحكم على المميزة بالمبلغ المدعى به وعدم رد الدعوى لعدم الخصومة والوكالة موقعة للوكيل قبل إقامة المنشآت الكهربائية ولا تخوله حق إقامة الدعوى.
- ٢- أخطأت المحكمة بالحكم على المميزة بالمبلغ المحكوم به حيث إن المميزة لم تتسبب بأية أضرار تجاه المميز ضدهم ولا يستحق المميز ضدهم أي تعويض .
- ٣- أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إجراء خبرة جديدة حيث جاء تقرير الخبرة معيباً ولم يتضمن أي أسس معرفية ذاتية بأسعار الأراضي في موقع قطعة الأرض موضوع الدعوى.
- ٤- أخطأت محكمة الاستئناف بإصدار قرارها المميز باعتماد تقرير الخبرة دون مراعاة أن هذه الخبرة قد جاءت فاقدة للأصول التي تبنى عليها تقارير الخبرة ومخالفة لاجتهادات محكمة التمييز .
- ٥- أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة حيث جاء هذا التقرير مخالفاً للواقع والقانون.
- ٦- أخطأت محكمة الاستئناف بالحكم بالفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم بها وليست من الخصوص الموكل به الوكيل .

لهذه الأسباب طلب وكلاء المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى إقامة المدعي/ إسماعيل يوسف شهابيات وكلاؤه المحامون محمد القبلان ومنى كنعان ويزن القبلان الدعوى رقم (٢٠١٤/١١٩٩) لدى محكمة صلح حقوق إربد بمواجهة المدعى عليها/ شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة .

للمطالبة/ بالتعويض العادل عن الضرر للأسباب الآتية :-

١- يملك المدعي حصصاً في الأرض رقم (٩) حوض (٣٦) الطوال الشمالي الشرقي من أراضي إربد .

٢- قامت المدعى عليها بإقامة أبراج ضغط عالٍ وتمديد خطوط من خلال الأرض.

٣- إن إقامة الأبراج وتمديد الخطوط جعل الأرض معدومة القيمة وألحق ضرراً بها.

وطلب بالنتيجة إلزام المدعى عليها بدفع التعويض العادل للمدعي عن الضرر الفاحش ونقصان القيمة مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية.

بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ تقرر إحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق إربد حسب

الاختصاص القيمي.

بعد إحالة الأوراق للمحكمة المختصة تكونت القضية رقم (٢٠١٥/٥٤٢) بداية حقوق إربد وبعد استكمال إجراءات التقاضي فيها قضت المحكمة بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨ بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (١٧٠٢٥ ديناراً و ١٧٠ فلساً) مع الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعي ومبلغ (٨٥٢) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٣,٥%) من تاريخ إقامة المنشآت عام ٢٠١٣ وحتى السداد التام.

لم يصادف القرار قبولاً من المدعى عليها فطعننت فيه استئنافاً، وقضت محكمة استئناف إربد بقرارها رقم (٢٠١٥/١٢٩٥٣) تاريخ ٢٠١٦/٢/١٧ برد الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليه في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٤٢٦) ديناراً بدل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

لم ترتض المستأنفة القرار الاستئنافي فاستدعت تمييزه ضمن المدة القانونية.

وبالرد على أسباب التمييز :-

وعن السبب الأول : ومفاده عدم الخصومة والوكالة موقعة قبل مرور الخطوط.

وفي ذلك نجد إن المدعي يملك حصصاً بالأرض موضوع الدعوى وإن المدعي عليها قامت بتمرير خطوط الضغط العالي من خلال الأرض عام ٢٠١٣ والوكالة موقعة في نهاية عام ٢٠١٣ .  
وإن بيانات الدعوى تشير إلى إلحاق الضرر بالأرض جراء تمرير خطوط الكهرباء من خلالها مما استدعى إقامة هذه الدعوى للمطالبة بالتعويض .  
فتكون الخصومة قائمة بين طرفي الدعوى والوكالة موقعة بعد تمرير الخطوط وهذا السبب مستوجب الرد.

وعن الأسباب الثالث والرابع والخامس وتنصب على تخطئة المحكمة باعتماد تقرير الخبرة.

وفي ذلك نجد إن المحكمة قامت بإجراء خبرة جديدة بمعرفة خبراء من ذوي الاختصاص ترك أمر تسميتهم لها، قاموا بالكشف على العقار تحت إشراف المحكمة وتقدموا لاحقاً بتقريرهم المشتمل على وصف شامل ودقيق للأرض موضوع الدعوى. وتبين للخبراء أن نتيجة مرور خطوط الضغط العالي من الأرض وبناء الأبراج فيها تضررت لعدم إمكانية الزراعة والبناء في الأرض ونقصان قيمتها الشرائية، وتم احتساب التعويض بتحديد الجزء المتضرر مع مراعاة مسافات الأمان وتقدير قيمتها قبل وقوع الضرر بتاريخ مرور الخطوط عام ٢٠١٣ وقيمتها بعد مرورها والفارق هو التعويض المستحق، فجاء التقرير مشتملاً على المهمة الموكلة للخبراء موافقاً للأصول والقانون وهذه الأسباب لا ترد عليه ويتعين ردها .

وعن السبب الثاني : المتضمن أن المميزة لم تتسبب بأي ضرر تجاه المميز ضده .

فإن في ردنا على الأسباب الثالث والرابع والخامس من أسباب التمييز رد على هذا السبب فنحيل عليها .

وعن السبب السادس : أخطأت المحكمة بالحكم بالفائدة القانونية.

الحكم بالفائدة القانونية موافق لنص المادة (٤٤) من قانون الكهرباء فنقرر رد هذا

السبب .

لذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٤ ذي الحجة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٦/٩/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

د. أ. ك